كما فعلت اليهود والمجسمة ولم ينف صفاته كما فعلت الفلاسفة ولم يشرك معه الها
آخر كما فعلت النصارى والجاهلية ولم يضف فعلا الى سواه كما فعلت القدرية ومن
تبعهم من كثير من الجهلة فقد نور الله سبحانه له قلبه واذهب العمى عن بصيرته
وعلم وجوده وقدمه وانفراده بالملك وثبوت الجلال والعظمة له واستبداده بالخلق والامر
ونفى النقايص عنه وانه لا كيفية له سبحانه وهذه نهاية المعرفة به سبحانه وتعالى جعلنا الله
ممن يعرفه حقه ولا سلبنا حقيقة الايمان به وعملا بآياته وكتبه ورسله واليوم الاخر والقدر
خيره وشره بفضله ورحمته وكاذكرنا يعلم الله تعالى نفسه ومن قال من الباطنية ان له
كيفية لا يعلمها الا هو فقد جعل لمربه ولم يحقق اليقين من قلبه ولو وقع السوال
عن تلك الكيفية اهي في ذاته فيكون ذا شكل وهذا يبطل الوحدانية في حقه وان كانت في صفاته
فان الصفات انما كيفيتها تجنيسها وتنويعها والقديم ليس جنسا لشي ولا نوعا من جنس
فتبارك الله رب العالمين والمخلوقات انما تكيف اذا ائتلفت وتشكلت ولهذا الجوهر
الفرد لا كيف له اذ لا طول له ولا عرض ولا شكل ومن ثبتت واحدانيته وجب استحالة
كيفيته انتهى وبعضه بالمعنى فعليك بتحصيل معونة الكلام وهذا الفصل
من العقيدة فان فيه فوايد وانقاذا من غمرات هلك فيها كثير من الخلق نسال الله
سبحانه السلامة والعافية الى الممات في ديننا ودنيانا وان يختم لنا بما ختم به المقربين
من اهل معرفته بلا محنة انه ولي ذلك والقادر عليه وهو ذو الفضل العظيم قوله
فقد عرفت بهذه الجمل ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل يعني بالجمل من فصل اثبات
وجوده الى هنا ولا شك ان هذه الفصول وان كان الكلام في اكثرها انما توجه
بالقصد الاول ودلالة المطابقة الى بيان ما يجب في حقه تعالى فهو يفيد بالمعنى
ودلالة الالتزام ما يستحيل في حقه تعالى اذ ما من صفة يعلم وجوبها له تعالى الا وهي
تستلزم ان اضدادها وما يؤول الى نفيها مستحيل عليه تعالى وذلك ظاهر والله الموفق

لارب

اهي في ذاته

لارة غيره ولا خير الا خيره وهو حسبنا ونعم الوكيل باب ما يجوز في حقه
تعالى ودليل على عدم وجوب مراعاته تعالى الصلاح والاصلح لخلقه تعا
وانما وقع من ذلك فبمحض فضله واختياره تعالى تفضلا منه جل وعز وبيان
جواز رويته تعالى وما يتعلق بذلك الترجمة بما يجوز في حقه
تعالى احسن مما ترجم به امام الحرمين في الارشاد من قوله باب القول فيما يجوز على الله
تعالى لا يهام هذه الترجمة انه تعالى يتصف بصفة جايزة وقد عرفت انه جل وعز
واجب لا يتصف الا بواجب والجواز انما يتطرق الى افعاله من حيث انها متعلقة ببعض
صفاته ولا يتطرق الجواز الى ذاته ولا الى صفاته فهو مر به بوجه من الوجوه ومراده
في الترجمة بما يتعلق بذلك ما ذكرته من تعداد ادراك البصر بحسب تعداد المبصرات
كما ان الموانع اعراض مضادة لها تتعدد بحسب ما فات من المرييات

واما الجائز فهو كل فعل من افعاله تعالى لا يجب عليه منه شي ولا مراعاة
صلاح ولا اصلح والا لما وقعت محنة دنيا ولا اخرى ولا تكليف بامر ولا نهي
يعني افعاله تعالى كلها جايزة لا يجب عليه منها شي عقلا ولا يستحيل اذ لو وجب شي منها
عقلا او استحال لانقلب الممكن واجبا مستحيلا ولا يخفى بطلان ذلك وقولنا كل فعل من افعاله
تعالى يعني وكذلك كل ترك من تروكه تعالى فانه ايضا جايز لا واجب ولا مستحيل وانما استغنى
بالفعل عن الترك لانه مقابله والحكم على احد المتقابلين بالجواز يستلزم مثله في مقابله
قوله ولا مراعاة صلاح ولا اصلح يعني وكذلك لا يجب عليه تعالى ان يوجد لخلقه
ما هو صلاح لهم او اصلح ومراده بالصلاح ما ضده فساد وبالاصلح ما ضده صلاح الا انه
دونه وهذا من عطف الخاص على العام لان الصلاح والاصلح داخلان في عموم قوله
وكل فعل من افعاله تعالى وانما نبه عليه بالخصوص اشارة لمذهب المعتزلة الذين اوجبوا
ذلك عقلا في حقه تعالى فالبغداديون منهم اوجبوا على الله ما هو اصلح لعباده في الدين والدنيا

عقلا ح

Copy King University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)